E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.6/2019/7
25 April 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع السادس
مراكش، المغرب، 15-16 حزيران/يونيو 2019

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

رصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي

موجز

يسلّم صانعو السياسة بأهمية التكامل الاقتصادي كأداة لتعزيز التنمية المستدامة. غير أن تصميم استراتيجية للتكامل الاقتصادي ليس بالمهمة السهلة بسبب عدم اليقين القائم حالياً حول تأثير الحروب التجارية الجارية والتغطية القطاعية لخطط التكامل ومستوى وعمق الالتزامات والإصلاحات التجارية والوضع الاقتصادي الأولي والمزايا النسبية الحالية وتآكل الأفضليات التجارية. نتيجة لذلك، لا تزال هناك إمكانية كبيرة غير مستغلة للتكامل كوسيلة للتنمية الاقتصادية والبشرية في المنطقة العربية.

ولمساعدة الدول الأعضاء على تسخير تلك الإمكانات، طورت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) نظاماً من المؤشرات ولوحات التتبّع لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، يُسمّى "نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي". ويمكن استخدام هذا النظام لتسليط الضوء على تكاليف وفوائد سياسة التكامل، كما على وقع الخصائص الهيكلية الحالية والأحداث غير المتوقعة، وبالتالي تنوير الإصلاحات التكميلية اللازمة. وتقدم هذه الوثيقة هذا النظام وتصف نطاقه ومنهجيته، كما تقدم أمثلة على النتائج المستخلصة وتقترح طرقاً للمضي قدماً في تكييف النظام لاحتياجات الدول الأعضاء. واللجنة التنفيذية مدعوة إلى بحث محتوى هذه الوثيقة وتقديم تعليقات عليها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	6-1	3
الفصل		
أولاً- رصد التكامل الاقتصادي الإقليمي	13-7	4
ألف- تحسين تصميم سياسة التكامل الاقتصادي.....	9	4
باء- تحسين الحوكمة وتنفيذ تدابير التكامل	12-10	4
جيم- تيسير الحوار والتعاون بين أعضاء الاتفاقات التجارية الإقليمية	13	5
ثانياً- نطاق نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي	18-14	5
ألف ماذا يقيس نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي؟	17-16	6
باء- ما الذي يخرج عن نطاق نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي؟.....	18	7
ثالثاً- منهجية نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.....	28-19	7
ألف- مؤشرات ولوحات تتبّع مركبة.....	26-20	7
باء- المؤشرات	28-27	9
رابعاً- النتائج	39-29	10
خامساً- الخطوات المستقبلية	44-40	21

مقدمة

1- يسّلم واضعو السياسات بأهمية التكامل الاقتصادي كأداة لتعزيز التنمية المستدامة. وفي وقت مبكر يعود إلى عام 1981، وقَّعت الدول العربية، على المستوى الإقليمي وتحت مظلة جامعة الدول العربية، إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وهناك حالياً عدة اتفاقيات تجارية سارية المفعول في المنطقة، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاق أغادير، والاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي. والمفاوضات جارية أيضاً لإنشاء اتحاد جمركي عربي. كذلك قام العديد من الدول العربية بتطوير شراكات منفردة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. كما باشرت هذه الدول في عقد اتفاقات تجارية إقليمية متنوعة وغير ذلك من الاتفاقات الثنائية. وهناك حتى الآن 13 دولة عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية[1].

2- ليس بالأمر السهل تصميم استراتيجية تكامل اقتصادي للدول العربية. فالبيئة الخارجية تتسم بتعثر النمو الاقتصادي العالمي، وبأوجه افتقار إلى اليقين تحيط بالسياسة التجارية بسبب الحروب التجارية المستمرة ومحاولة بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي، وبالنمو الهزيل في البلدان المتقدّمة الشريكة التجارية الرئيسية. وقد عُرض على كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب الدخول في شراكة "عميقة وشاملة" مع الاتحاد الأوروبي، ولكن ثبت أن المفاوضات صعبة. وعلى جبهة التجارة بين بلدان الجنوب، وقَّع بعض الدول العربية اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي أنشأ منطقة تجارة حرة قارية ضخمة.

3- بشكل عام، تُظهر أبحاث وتحليلات وفيرة أجرتها اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أنه لا تزال هناك إمكانية كبيرة غير مستغلة للتكامل كوسيلة للتنمية الاقتصادية والبشرية في المنطقة العربية. وتثور أسئلة عديدة تتعلق بذلك، من مثل: ما هو المزيج الأمثل للتكامل مع خارج المنطقة وبين بلدان المنطقة؟ وما مدى فعالية الاتفاقات التجارية الإقليمية العربية حتى الآن في تحقيق أهدافها المُعلَنة؟ وماذا كانت نتائجها على الاقتصادات وإلى أي مدى ساهمت في تحسين الرفاه وخفض الفقر؟

4- تتوقف الإجابة على تلك الأسئلة على توفر بيانات جيدة النوعية، وأدوات رصد وتقييم للأثر فعّالة شاملة. وبدون هذه الأدوات التحليلية، يكاد يكون مستحيلاً تتبع آثار برامج التكامل الإقليمي القائمة، وتقييم مدى الوفاء بالتوقعات، وتحديد ما إذا كان من الضروري القيام بتعديلات سياساتية؛ وبالتالي بناء إجماع حول مشروع التكامل وإقناع القطاع الخاص بالمشاركة فيه.

5- لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات التكامل الاقتصادي، وضعت الإسكوا مجموعة من المؤشرات لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، تُسمّى "نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي". ويستخدم هذا النظام مجموعة من المؤشرات المركبة ولوحات التتبّع لتسليط الضوء على تكاليف وفوائد سياسة التكامل، ووقع الخصائص البنيوية الحالية والأحداث غير المتوقعة، وبالنتيجة تنوير الإصلاحات التكميلية الضرورية. وقد جرى تقييم أداء البلدان العربية في مجال التكامل الاقتصادي للفترة 2010-2015 وأوائل عام 2016. ويجري تحديث النظام وستتاح قريباً نتائج التقييم للفترة 2016-2017. ويمكن الإطلاع على تقييمات

(1) الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، وجيبوتي، وعُمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

الفترتين 2013-2014 و2015-2016 في تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي، الطبعتين الأولى والثانية[2]. وستُنشر في عام 2019 طبعة ثالثة تحتوي مراتب وتحليلات محدّثة. وتجري حالياً مراجعة النظام لمواءمة النّهج الذي اتبعته الإسكوا مع نُهُج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

6- تشرح هذه الوثيقة بنية نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي، وتوضح ما يقيسه وكيف، وما لا يقيسه، وتقدم أمثلة على النتائج المستخلصة. وأخيراً، تقترح سبيلاً للمضي قدماً في عمل الإسكوا على رصد التكامل الاقتصادي الإقليمي.

أولاً- رصد التكامل الاقتصادي الإقليمي

7- إن تصميم استراتيجية تكامل اقتصادي تعظّم المكاسب مسعى معقد. لقد أثبت التكامل الاقتصادي في جميع أنحاء العالم أنه وسيلة فعالة لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال التخصص، وإطلاق عملية تحوّل بنيوي قادرة على زيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة. لكن هذه العملية قد تكون مكلفة على المدى القصير، اقتصادياً وسياسياً، كما تشهد على ذلك الحركات القوية المناهضة للعولمة التي تعكس المخاوف بشأن تكاليف التعديل والآثار التوزيعية للتكامل.

8- اقترحت الإسكوا نظاماً من المؤشرات ولوحات التتبّع لرصد وتقييم التقدم المحرز في التكامل الاقتصادي الإقليمي. وأهداف هذا النظام هي: (أ) دعم وتحسين تصميم السياسات لتعزيز التكامل الاقتصادي كاستراتيجية تنموية؛ (ب) تحسين حوكمة وتنفيذ تدابير التكامل الاقتصادي؛ (ج) تيسير النقاش السياساتي ونشوء توافق سياسي، سعياً إلى تعميق التكامل على المدى الطويل.

ألف- تحسين تصميم سياسة التكامل الاقتصادي

9- تهدف الإسكوا باستخدام نظام المؤشرات إلى رصد التقدم المحرز في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، مع الأخذ بالاعتبار التأثير المشترك للعناصر المتنوعة، من مثل السمات البنيوية التي تصوغ تخصص البلدان، والصدمات الخارجية والداخلية وتأثيراتها التعطيلية أو التعزيزية، ودور السياسات المرافقة التي تدعم عملية التكامل، والأنشطة والإجراءات الإضافية التي قد تعزز الروابط بين البلدان، والجوانب التنموية. ويأخذ نظام المؤشرات بالاعتبار أيضاً عامل تأثير التكامل الاقتصادي على المستويات العالمية والإقليمية والثنائية. والتقاط هذه العناصر جميعها ضروري لتنوير تصميم سياسات واستراتيجيات ومبادرات تكامل اقتصادي تقوم على الأدلة وتوجيه مشروع التكامل في الاتجاه المقصود.

باء- تحسين الحوكمة وتنفيذ تدابير التكامل

10- بما أن المعلومات عن العوامل التمكينية والسياسات والنواتج لعمليات التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية تُرصد وتُنظّم وتتاح للحكومات العربية والوكالات المنفّذة، يتيسر بذلك تصميم السياسات وتنفيذها. ويمكن استخدام نظام المؤشرات لتحديد الاختناقات على امتداد عملية التنفيذ. وييسّر نظام تبادل المعلومات المؤسسي هذا

(2) E/ESCWA/EDID/2015/4 وE/ESCWA/EDID/2017/6.

تنظيم ومزامنة جداول أعمال التنفيذ، ويشجّع التواصل المنتظم بين الشركاء، ويوفّر وسيلة للتباحث وحل الخلافات.

11- واعتماداً على استراتيجية الاتصال وعملية التشاور الموضوعة، يمكن أن يسهم القطاع الخاص في الرصد بالمساعدة على تحديد التنفيذ غير الكافي وغير المتسق للاتفاقات. ويُفترض أن يكون القطاع الخاص، بصفته جهة فاعلة حاسمة في عملية التكامل الاقتصادي، قادراً على تقييم الفرص الجديدة واغتنامها إذا كان للمكاسب المحتملة من التكامل الاقتصادي أن تتحقق. وفي نهاية المطاف، من خلال تبادل المعلومات والتنظيم الصحيح، يمكن تحقيق انتقال اقتصادي أسلس نحو التكامل فإنشاء شركات جديدة بسرعة يعوّض عن الشركات المفقودة، ويتيسر انتقال العمال من قطاع إلى آخر.

12- بالإضافة إلى ذلك، يوفّر الرصد والتقييم للمواطنين معلومات رئيسية ويساعدهم على فهم الجهود التي تبذلها الحكومات في مجال التكامل. ويهدف نظام المؤشرات إلى رصد نجاحات التكامل الاقتصادي ونكساته ويقدّم الأسباب التي أدت إليهما بطريقة شفافة بسيطة. ويُقصد به مساعدة صانعي القرار على تصميم استراتيجيات الاتصال لإعلام الجماهير بالتغييرات وبالتقدم المحرز. وتقوم الإسكوا أيضاً بوضع منصة على شبكة الإنترنت بهدف إتاحة نتائج النظام لكافة أصحاب المصلحة، لغرس الشفافية في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي والمساعدة على بناء التوافق. والبساطة والشفافية أساسيان لهذا الهدف، غير أن النماذج التقليدية المستخدمة لتقييم أثر الخطط التجارية على رفاه البلدان هي نماذج جذب وتوازن عام قابل للاحتساب معقدة للغاية وغير مناسبة للتواصل الاستراتيجي. ولهذا السبب طوّرت الإسكوا نظام رصد وتقييم التكامل الاقتصادي الخاص بها باستخدام مؤشرات ولوحات تتبّع مركبة. وهذا النظام أكثر فعالية في شرح الخيارات والاستراتيجيات السياساتية، وفي تتبع النتائج المقصودة وغير المقصودة لسياسات التكامل الاقتصادي، وتقييم تأثير العوامل الخارجية التي لا تتحكم بها الحكومات والتي قد تعطل المسار المخطط له. وهناك حاجة إلى التواصل الواضح بشأن هذه الجوانب لبناء المصداقية والثقة.

جيم- تيسير الحوار والتعاون بين أعضاء الاتفاقات التجارية الإقليمية

13- يعني رصد التكامل ضمناً تفاعلات متكررة ومنتظمة بين شركاء الاتفاقات التجارية الإقليمية، ما يساعد على بناء الثقة وقد يؤدي مع مرور الوقت إلى مزيد من التعاون، إذ تتعزز المساءلة والمشاركة وفعالية التنفيذ.

ثانياً- نطاق نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي

14- يحاول نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي أن يلتقط بأكبر قدر من الدقة والشمولية حالة وملامح التكامل الاقتصادي للبلدان العربية على المستويات جميعها: الثنائي والإقليمي والدولي.

15- للقيام بذلك، يوفر نظام المؤشرات إجابات على مجموعة من الأسئلة، أهمها:

- **ما أداء بلد معين من حيث التكامل الاقتصادي؟** يساعد نظام المؤشرات على تكوين فكرة مفصلة ودقيقة عن عمق واتساع وسرعة عمليات التكامل الاقتصادي القائمة حالياً في المنطقة العربية؛

- **ما أداء البلد المعني بالمقارنة مع بلدان أخرى؟** يوفّر نظام المؤشرات لمحة سريعة عن التقدم الذي يحققه بلد معني نحو التكامل الاقتصادي في وقت معين بمعايير مطلقة وبالمقارنة مع بلدان ذات صلة، تؤخذ كمجموعة وفرادى؛

- **ما العناصر الداخلية التي تفسر أوجه الأداء؟** يوفّر نظام المؤشرات معلومات حول عوامل التمكين المفترضة للتكامل الاقتصادي والسياسات التي وُضعت ونواتج جهود التكامل الاقتصادي المبذولة؛

- **كيف تؤثر التطورات الخارجية/الخارجية المنشأ على الأداء؟** يرصد نظام المؤشرات ويقيّم الإنجازات والتحديات والفرص والتكاليف التي تستحثها السياسات على المدى القصير والاختناقات البنيوية والدروس المستفادة وتأثير الأحداث غير المتوقعة؛

- **كيف يجري التعبير عن تعددية الأطراف والعلاقات بين الأقاليم؟** يتيح نظام المؤشرات فهماً أفضل لمساهمة التفاعلات والتآزرات بين السياقات دون الإقليمية والإقليمية والدولية في أداء التكامل. ويمكن أيضاً استخدام الأداة لتقييم بنية الحوكمة القائمة حالياً والحصول على رؤى لانتقالات مستقبلية ممكنة باتجاه تعددية الأطراف والتكامل الخارجي والبيني وتكثيف العلاقات الثنائية، وأية تراكيب تجمع فيما بينها.

ألف- ماذا يقيس نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي؟

16- تتفاوت نُظُم رصد التكامل الإقليمي تفاوتاً كبيراً من نظام إلى آخر في أطرها المفاهيمية ونطاقها وبنيتها ومحتواها. فهي قد تغطي:

- العناصر الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية؛
- الجوانب الفعلية (المحققة) و/أو القانونية (التنفيذ)؛
- العوامل التمكينية والسياسات والنواتج و/أو الأهداف الإنمائية عندما يُنظر إلى التكامل الاقتصادي كوسيلة لتحقيق غاية؛
- نتائج اعتماد نَهجٍ محدد للتكامل (اتساق وظيفي أو اقتصادي أو سياساتي أو تكامل مقابل تعاون)؛
- أداء كل بلد عضو على حدة في التكامل على مستويات مختلفة (ثنائية، إقليمية، دولية)، أو مساهمته في أداء المجموعات التي ينتمي لها؛
- التحليلات القياسية التي تتضمن مقارنات بين البلدان و/أو مجموعات البلدان؛
- دور مؤسسات التكامل الإقليمي المختلفة وبرامج الدعم الممولة من المانحين؛
- تقييم احتياجات وتأثير المؤسسات المختلفة تبعاً للتمويل الذي تجري إعادة تقييمه وعمليات التكامل التي تجري مراجعتها.

17- يقيس نظام المؤشرات التكامل الاقتصادي الفعلي، ويغطي مجموعة من العوامل التمكينية والسياسات والنواتج. ويقيّم أداء كل بلد في التكامل الاقتصادي، وكذلك مساهمته في مستوى تكامل المجموعة. وهو يحدد

البلدان الرائدة ومجموعات البلدان دون الإقليمية ويقيّم مساهمتها في أداء التكامل الإقليمي، ويشمل أيضاً مجموعات مختلفة من خارج المنطقة العربية. ويمكن أيضاً إجراء تحليلات قياسية نظراً لاشتماله 138 بلداً ومجموعات مختلفة غير عربية.

باء- ما الذي يخرج عن نطاق نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي؟

18- يركز نظام المؤشرات على الجوانب الفعلية (النواتج) أكثر ممّا يركزعلى الجوانب القانونية (التنفيذ). فالمنطقة غير متجانسة للغاية عندما يتعلق الأمر بالأطر القانونية المعمول بها والقدرات المالية والبشرية المتاحة، لذا لا يمكن لأي نظام يركز على الجوانب القانونية أن يكون مناسباً للبلدان العربية جميعها ومن هنا، يفضل النهج المُتبنى الرصد القائم على النتائج عوضاً عن الرصد القائم على السياسات. ولا يشمل نظام المؤشرات الجوانب التكنولوجية أو الثقافية بحد ذاتها، كما لا يشمل النتائج الإنمائية، إذ ليس هناك نموذج واحد أفضل للتكامل الاقتصادي للبلدان العربية جميعها. كما أن إدخال تداعيات إنمائية في النظام سيتطلب بحثاً مستفيضاً مع الدول الأعضاء.

ثالثاً- منهجية نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي

19- يختلف نظام المؤشرات عن معظم نُظُم الرصد القائمة على المؤشرات الممارسة في هذا المجال التي تميل إلى التركيز على الجوانب المؤسسية والنواتج، وذلك في محاولة لالتقاط الأدوات التي يمكن استخدامها لزيادة أداء التكامل والجهود التي تبذلها البلدان العربية على مجموعة واسعة من الجبهات. وبدلاً من احتساب مؤشرات مركبة باستخدام عشرات المؤشرات، تُحتسب ثلاثة مؤشرات للتكامل الاقتصادي على المستويات العالمي والإقليمي والثنائي وتعرض معلومات إضافية على لوحات التتبّع.

ألف- مؤشرات ولوحات تتبّع مركبة

20- تُحتسب الدرجات في المؤشرات المركبة من خلال تجميع مؤشرات فردية. هكذا، المؤشرات المركبة أداة فعالة للغاية لتلخيص المعلومات حول الظواهر المعقدة وإيصالها. ويمكن إنتاج درجات ومراتب، ما يمكّن إجراء مقارنات بين البلدان والمناطق. ويمكن تحديد استراتيجيات وأنماط معينة للتكامل الإقليمي، كما يمكن إجراء تحليلات لسيناريوهات أو تحليلات قياسية.

21- يتألف نظام المؤشرات من ثلاثة مؤشرات مركبة للتكامل الاقتصادي الفعلي تحتسب باستخدام ثلاثة إلى ستة مؤشرات فردية في مجالات التجارة والاستثمار الأجنبي وتدفقات التحويلات. وتتعلق المؤشرات المختارة بأهم قنوات التكامل في المنطقة العربية. ويتيح التجميع عبر عدد أقل من المؤشرات الفردية فهماً مباشراً ودقيقاً للديناميات الأساسية للتكامل الاقتصادي.

22- يقيس المؤشر الأول، وهو "مؤشر العولمة"، أداء البلد المعني في التكامل عالمياً. ويتيح هذا المؤشر تقييم ما إذا كان البلد المعني يواكب أو يتخلف عن أكثر البلدان نشاطاً في الأسواق الدولية. وهو يجمع معلومات حول الواردات والصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة والخارجة والتحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

23- يُحتسب بعد ذلك المؤشر الثاني، وهو "المؤشر الإقليمي لكثافة التدفق"، باستخدام الصادرات والتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي والتحويلات المالية، كل منها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثل المؤشرات المختارة تدفقات الأموال الواردة، أي "المدخلات" في الاقتصاد. ويشير إلى قدرة البلد على الحصول على جزء من الطلب الدولي لتعزيز نموه. وباستخدام هذا المؤشر، يمكن أيضاً تقييم ما إذا كان أداء الأعضاء في اتفاقات تجارية إقليمية أفضل معاً، أي ما إذا كانت الاتفاقات التجارية تساعد على تضافر موارد الأعضاء ومكامن القوة لديهم.

24- المؤشر الثالث هو "مؤشر كثافة التدفق الثنائي"، وهو يُحتسب لكل بلد عربي مقابل بلدان عربية أخرى ومجموعات دون إقليمية مؤسسية أو اقتصادية ذات صلة[3]. وتعكس الدرجات الأهمية النسبية للتفاعلات الثنائية البينية في المنطقة، أو الاعتماد النسبي لبلد معين على مجموعة عربية معينة أو بلد معين (الشكل 1)[4]. ويتتبع المؤشر مساهمة الشركاء الرئيسيين العرب (مجموعات البلدان وفرادى البلدان) في الوضع الاقتصادي لأي بلد عربي.

25- بالإضافة إلى المؤشرات المركبة الثلاثة، تُستخدم ثلاث لوحات تتبّع لإيضاح إمكانات الدول العربية في التكامل (لوحة تتبّع الإمكانات)؛ والسياسات الموضوعة لتسخير هذه الإمكانيات، أي الجوانب القانونية للتكامل (لوحة تتبّع السياسات)؛ والتكامل الفعلي المحقق (لوحة تتبّع النواتج). ويتيح استخدام لوحات التتبّع، بدلاً من تجميع المؤشرات المختارة كلها في مؤشر مركب واحد، رصداً ومقارنة أوضح عبر البلدان والمناطق. فعندما يجمع عدد كبير من المؤشرات في مؤشر مركب واحد، يصبح من المستحيل تقريباً تفكيك مساهمة كل مؤشر في الترتيب النهائي للبلد المعني.

26- عادة، تُستخدم حصة صادرات البلد إلى المنطقة من إجمالي الصادرات إلى المنطقة لتقييم التكامل البيني في المنطقة. وفي حالة المنطقة العربية، التي تختلف البلدان فيها اختلافاً كبيراً في حجمها وملامحها التجارية، قد يعكس مثل هذا المؤشر بشكل أساسي الوزن الاقتصادي للبلد، وبقدر أقلّ مساهمته في التجارة والتكامل في المنطقة. فمثلاً، ضمن بلدان مجلس التعاون الخليجي، تستأثر المملكة العربية السعودية بجزء كبير من تجارة عُمان إلى المنطقة بسبب الحجم النسبي للبلدين، وليس بسبب قوة الروابط الاقتصادية بينهما. ولذا يستخدم نظام المؤشرات نسبة صادرات البلد إلى ناتجه المحلي الإجمالي كمؤشر، ما يحل هذه المشكلة جزئياً. ويمكن تصنيف مؤشرات التكامل في النظام على أنها "مؤشرات اعتمادية"، كما تعرّف في الأدبيات المتخصصة حول هذا الموضوع[5].

---

(3) لاحتساب المؤشرات الثلاثة، مُلئت البيانات المفقودة بتقريب خطي، وعندما كانت السنة (السنوات) الأخيرة غير متوفرة، استخدمت آخر المعلومات الإحصائية. تم طبّق منهج حد أقصى - حد أدنى للتطبيع بين 0 و1. وفي وقت لاحق، احتُسبت الدرجات باستخدام متوسط بسيط للمؤشرات الفردية الأساسية بناءً على البلدان التي وُضعت مراتب لها بالمقارنة مع أفضل وأسوأ أداء.

(4) تُحتسب درجات Z أيضاً على المستوى الثنائي الذي يقيس الكثافة النسبية للتكامل بين بلدين، مع الأخذ بالاعتبار لمستوى التكامل الثنائي الذي وصل إليه كل بلدين في المنطقة.

(5) لمزيد من التفاصيل حول الاعتمادية يرجى الاطلاع على الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/6.

الشكل 1- بنية نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي

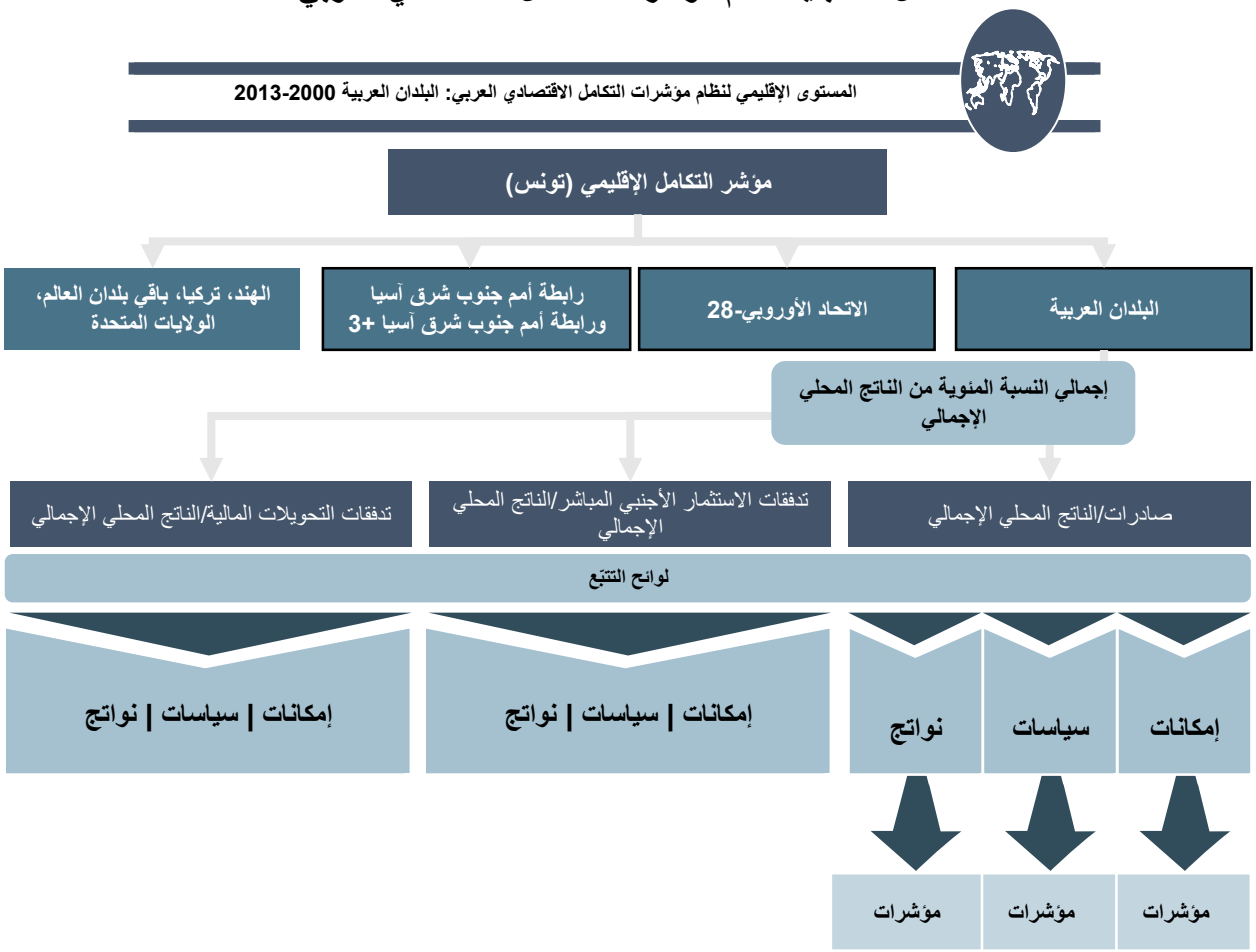

المصدر: E/ESCWA/EDID/2015/4، المرفق الأول.

ملاحظة: تُعطى حالة تونس كمثال لتمثيل بنية نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي. بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي التالية: إندونيسيا، بروناي دار السلام، تايلند، سنغافورة، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ميانمار. بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا +3 هي دول الرابطة إضافة إلى الصين وجمهورية كوريا واليابان.

باء- المؤشرات

27- يستخدم نظام المؤشرات 106 مؤشرات فردية، من بينها 7 تتعلق بالتكامل الفعلي وتُستخدم لاحتساب المؤشرات المركبة. وقد وُضعت أول قائمة من المؤشرات المحتملة بناءً على مراجعة الأدبيات الموجودة حول التكامل في المنطقة العربية. وهي نادرة نسبياً، ولذا استُكملت بإجراء بحث ركّز على تكامل البلدان النامية بشكل عام. وبعد ذلك اختُصرت القائمة باستخدام المعايير التالية:

- سببية واضحة وقوية بشكل معقول بين المؤشر وأداء التكامل؛
- أثر كبير للمؤشر المختار على نواتج التكامل لضمان فعالية التوصيات السياساتية المشتقة؛
- توفر النتائج في الوقت المناسب لتكون مفيدة للدول الأعضاء.

28- استُخدِم قدر كبير من البراغماتية لدى وضع التصنيف الأول للمؤشرات المختارة على لوحات التتبّع الثلاث. وبُحثت البنية النهائية لنظام المؤشرات مع خبراء داخليين وخارجيين.

رابعاً- النتائج

29- على مدى الفترة 2013-2016[6]، لم تكن الآفاق العالمية تفضي بشكل خاص إلى تحقيق المزيد من العولمة، وذلك بسبب عدة عوامل، من بينها: (أ) انخفاض ما بعد أزمة عام 2008 في معدل نمو نسبة التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 2 إلى حوالي 1؛ (ب) الطلب المنخفض في البلدان المتقدمة؛ (ج) إعادة التوازن الخارجي في الصين (أي التحوّل من الطلب الخارجي إلى الطلب المحلي في توليد النمو)؛ (د) انخفاض أسعار الطاقة العالمية، من متوسط سعر النفط الخام السنوي الذي كان يبلغ 104.1 دولارات للبرميل في عام 2013 إلى 42.8 دولاراً للبرميل في عام 2016؛ (هـ) ارتفاع قيمة الدولار مقابل معظم العملات (الشكل 2). فكان على البلدان أن تصارع لحماية صادراتها من الانكماش وزيادة حصتها في سوق عالمي لم يكن ينمو. وكانت فرص تحسين الإنتاجية من خلال الاستثمار الأجنبي والتخصص ونشر التكنولوجيا محدودة، لا سيما للبلدان النامية، حيث عادت تدفقات رأس المال تتجه صوب البلدان المتقدمة، التي كان نموها آخذاً في الارتفاع وكان يُتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة فيها.

الشكل 2- السياق العالمي للتكامل الاقتصادي

ألف- حجم التجارة العالمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

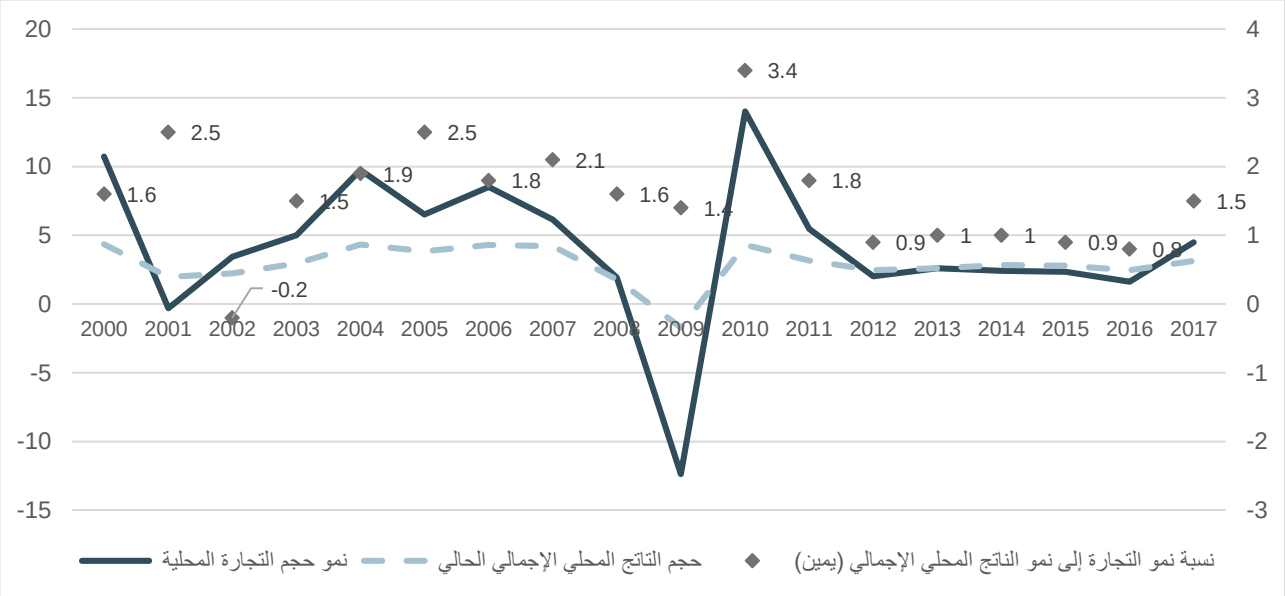

المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). متاحة على https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=en (استرجعت في 3 آذار/مارس 2019).

(6) نُشرت نتائج الفترة 2013-2016 في الوثيقة E/ESCWA/EDID/2017/6.

باء- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة المئوية للتغيُّر السنوي)

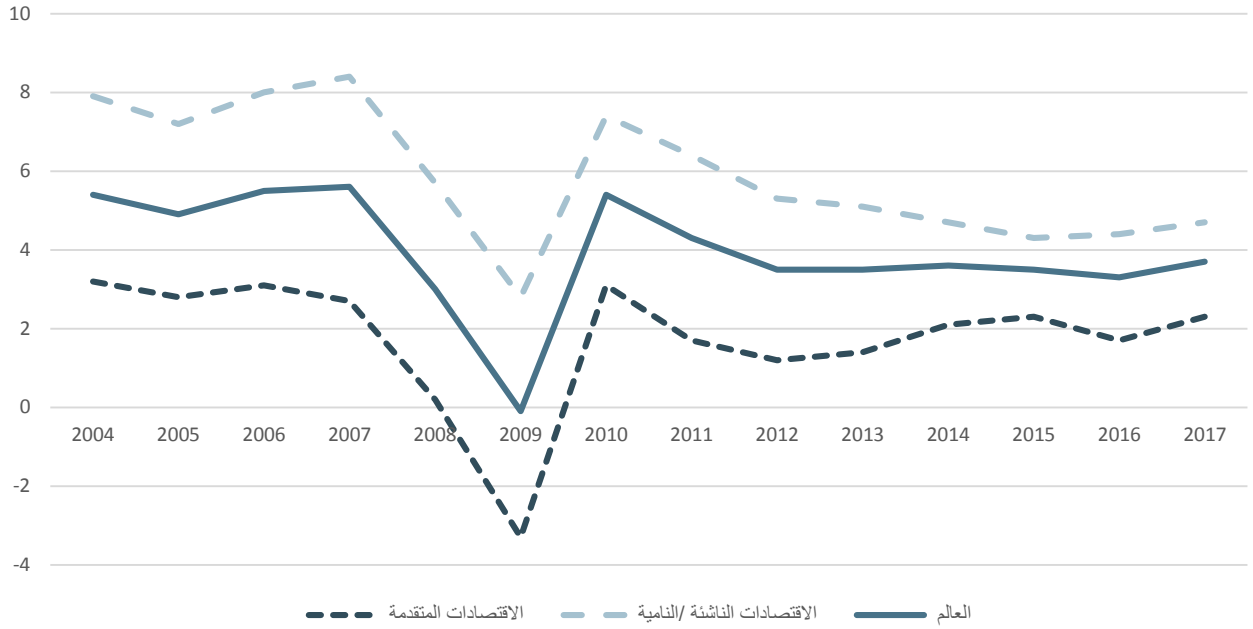

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي. متاحة على https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2018/02/weodata/index.aspx (استرجعت في 3 آذار/مارس 2019).

جيم- سعر النفط الخام (متوسط بسيط لثلاثة أسعار فورية)

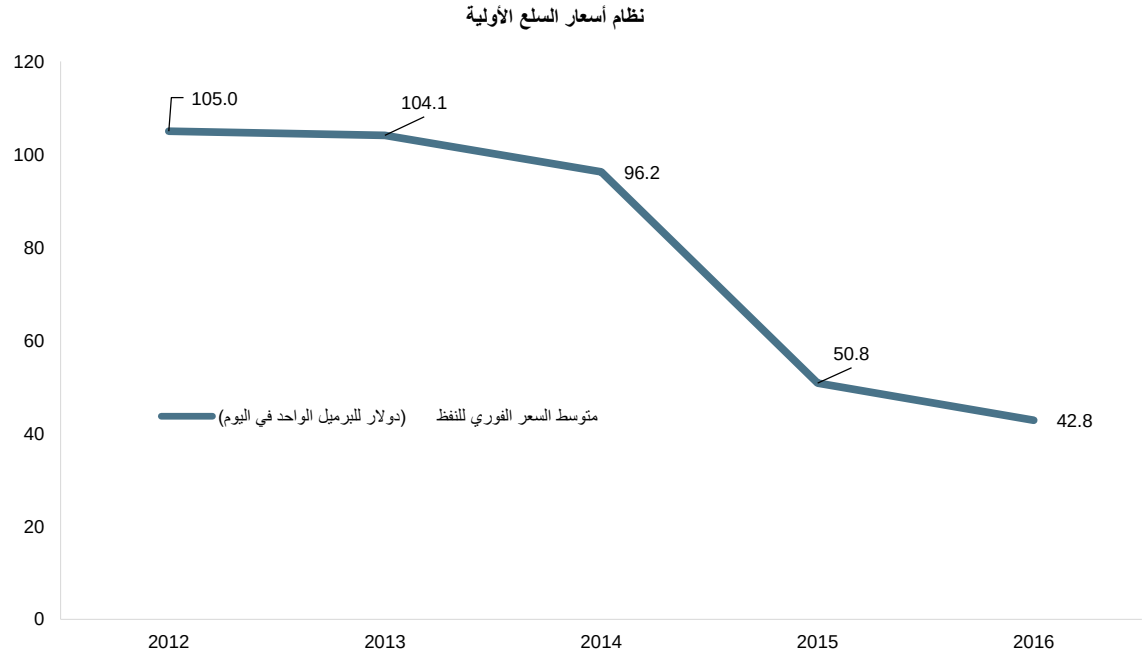

دال- الصين، رصيد الحساب الجاري (بمليارات الدولارات الأمريكية)

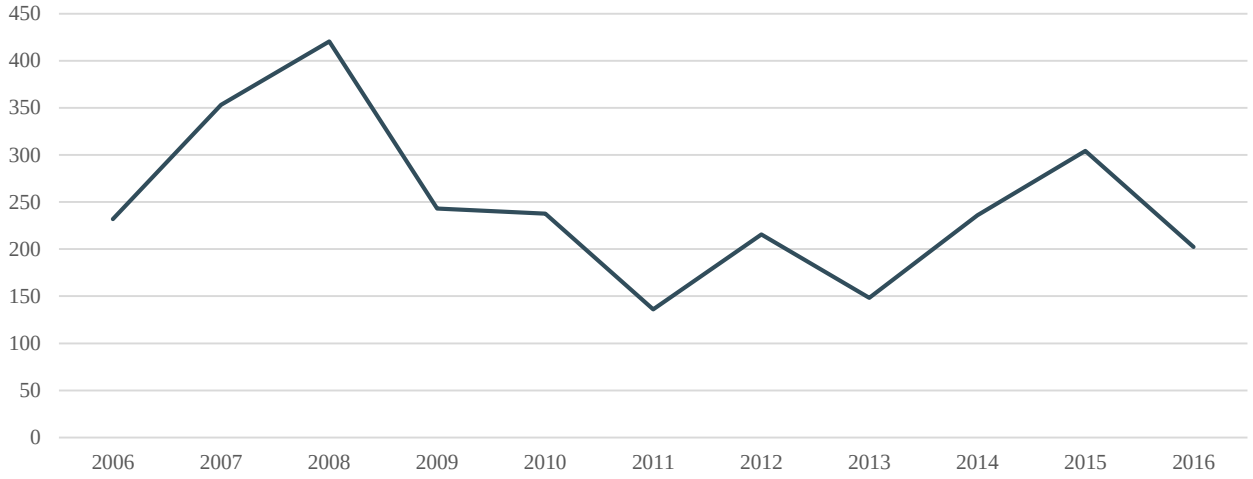

هاء- دولار أمريكي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مؤشر

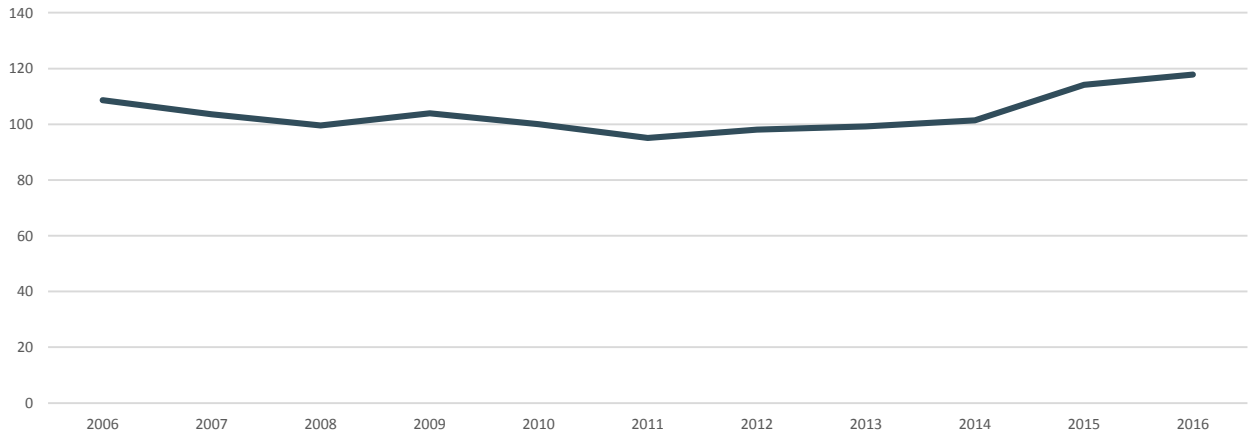

المصدر: الأرقام للأشكال جيم ودال وهاء: International Monetary Fund, DataMapper متاحة على https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD (استرجعت في 3 آذار/مارس 2019).

30- في عام 2016، تصدّر مؤشر مراتب العولمة كل من لكسمبورغ وسنغافورة ومالطة وفييت نام وبلجيكا ومولدوفا وهولندا وسلوفاكيا وإيرلندا وهندوراس. وفي عامي 2012 و2013، كانت 6 بلدان عربية من بين أفضل 20 بلداً في مؤشر مراتب العولمة، وهي لبنان وعُمان والكويت والأردن والبحرين والإمارات العربية المتحدة. وفي عام 2013، كان كل من لبنان وعُمان والكويت من بين أعلى 10 بلدان. وفي عام 2016، غادرت هذه البلدان المراكز الـ 10 الأولى لكنها ظلت، إلى جانب الأردن، من بين البلدان الـ 20 الأعلى. وهبط ترتيب البلدان الأخرى. وبين عامي 2013 و2016، خسر لبنان 11 درجة وعُمان 9 درجات، فانتقل لبنان من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الرابعة عشرة وعُمان من المرتبة السادسة إلى المرتبة الخامسة عشرة (الشكل 3). وكما يتضح من الأدبيات، تميل البلدان المتقدمة والمزدهرة الصغيرة، أي تلك الأقل اكتفاءً ذاتياً نسبياً، إلى أن تكون أكثر انفتاحاً وبالتالي أكثر عولمة من البلدان الكبيرة.

الشكل 3- مراتب العولمة، عامي 2013-2016

المصدر: E/ESCWA/EDID/2017/6.

ملاحظة: بلدان المشرق العربي هي: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر.

31- تسلط النتائج المستخلصة الضوء على المزايا والعيوب الكبيرة للغاية للقرب جغرافياً من مركز سريع النمو وسوق متقدمة كبيرة و/أو جزء من برنامج تكامل إقليمي كفوء. فعلى مدى الفترة 2013-2016، تخلفت البلدان العربية كلها عدا ثلاثة منها فقط، هي جزر القمر، ودولة فلسطين، والمغرب، عن أفضل البلدان أداءً في مجال العولمة، وهي لكسمبورغ وسنغافورة. وصمد كل من الأردن، وعُمان، والكويت، ولبنان في مركزه. وكانت القوى الدافعة لتغيُّر أنماط العولمة هي انخفاض الصادرات بسبب السياق العالمي المنكمش والصعوبات الاقتصادية في أوروبا، وهي شريك تجاري رئيسي للبلدان العربية، ومحدودية العولمة في البلدان العربية. ويرجع الأداء الجيد للبلدان الثلاثة بشكل هامشي فقط إلى زيادة صافية في تكاملها على النطاق العالمي. ولم تنخفض الواردات انخفاضاً حاداً كما في حالة الصادرات، إذ استمر الطلب الداخلي خلال الفترة، وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر والعراق، عوّضت الواردات عن الخسائر في الصادرات. أما فيما يتعلق بجانب الاستثمار الأجنبي، فقد تراجعت البلدان المصدرة للنفط جميعها تقريباً. وبشكل عام، حدث أكبر تعديل في أداء العولمة في البلدان العربية في عام 2016. ويقارن هذا الأداء بأداء فييت نام التي توضح حالتها كيف يمكن لبلد صغير أن يدرج نفسه بفعالية في سلاسل القيمة الإقليمية. فقد أصبحت فييت نام عضواً في منظمة التجارة العالمية في عام 2007 وخاضت منذ ذلك الحين عملية تصنيع سريعة دفعتها إلى موقع أصبحت فيه من بين أعلى 10 بلدان في مراتب العولمة. ولا زالت تحتل المركز الرابع منذ عام 2015.

الشكل 4- مراتب العولمة، عامي 2013-2016

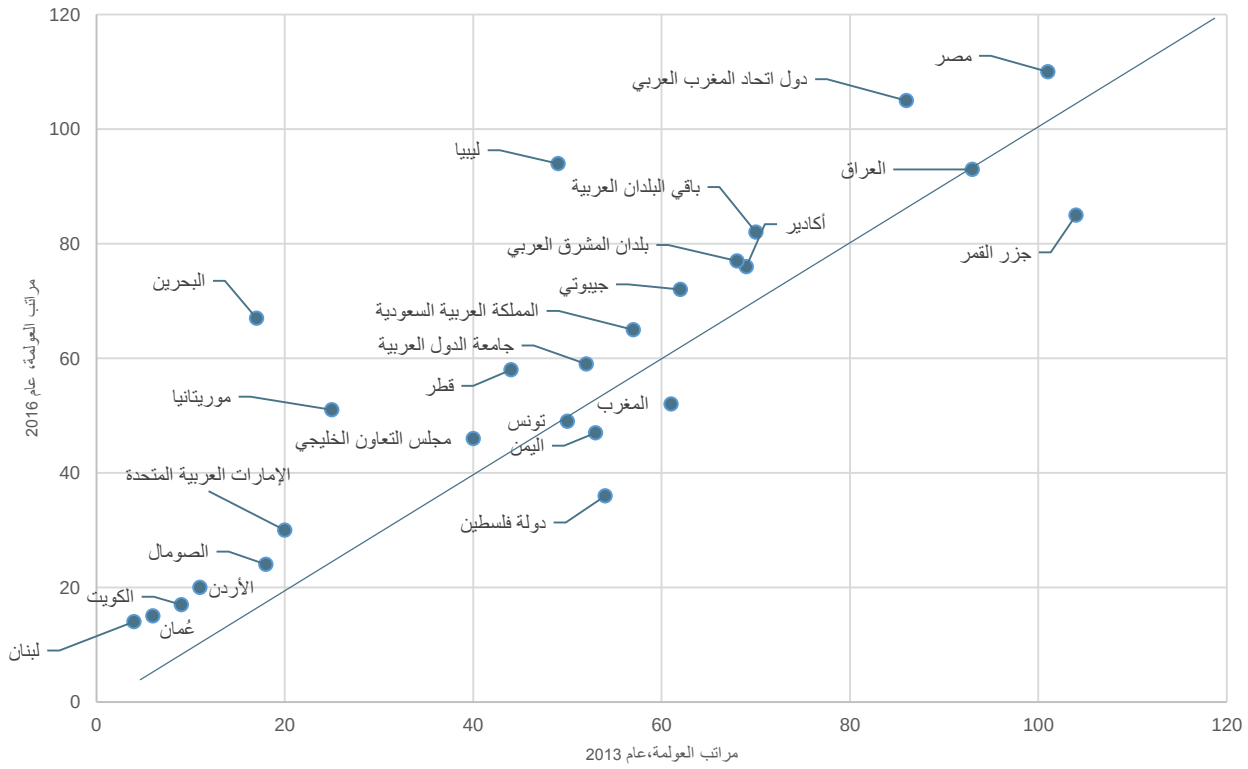

المصدر: E/ESCWA/EDID/2017/6.

32- ينبغي أن يُرصد بعناية التغيُّر في توزيع الشركاء التجاريين للبلدان العربية والأوزان النسبية لهم، وخاصة منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وأزمة الديون السيادية في أوروبا، عندما أصبح من الملّح للغاية أن تجد البلدان العربية مصادر جديدة للنمو الاقتصادي. وقد حوّل معظم البلدان العربية تجارته شرقاً وعزز روابطه مع آسيا ومع الصين السريعة النمو. وإذا كانت البلدان العربية قد استفادت جيداً في البداية، لأن دورة الأعمال في الصين وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا كانت مفصولة عن الدول المتقدمة، إلا أن هذه الخطوة تشكّل اليوم خطراً كبيراً هو خطر الإصابة بعدوى الأزمات بسبب الحجم الاقتصادي للصين[7] وعلاقاتها الأوثق مع الدول المتقدمة.

33- بين عامي 2005 و2015، ازداد إجمالي التجارة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا+3 وليبيا خمسة أضعاف، ومع الجزائر أربعة أضعاف. وازدادت التجارة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا+3 وتونس، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والعراق، وقطر، ومصر بنحو 50 في المائة. وفي عام 2015، استحوذت رابطة أمم جنوب شرق آسيا+3 على 30 في المائة من إجمالي صادرات غالبية البلدان العربية المصدرة للنفط، باستثناء البحرين (الشكل 5).

الشكل 5- حصة رابطة أمم جنوب شرق آسيا+3 في إجمالي التجارة العربية، عامي 2000 و2015 (بالنسبة المئوية)

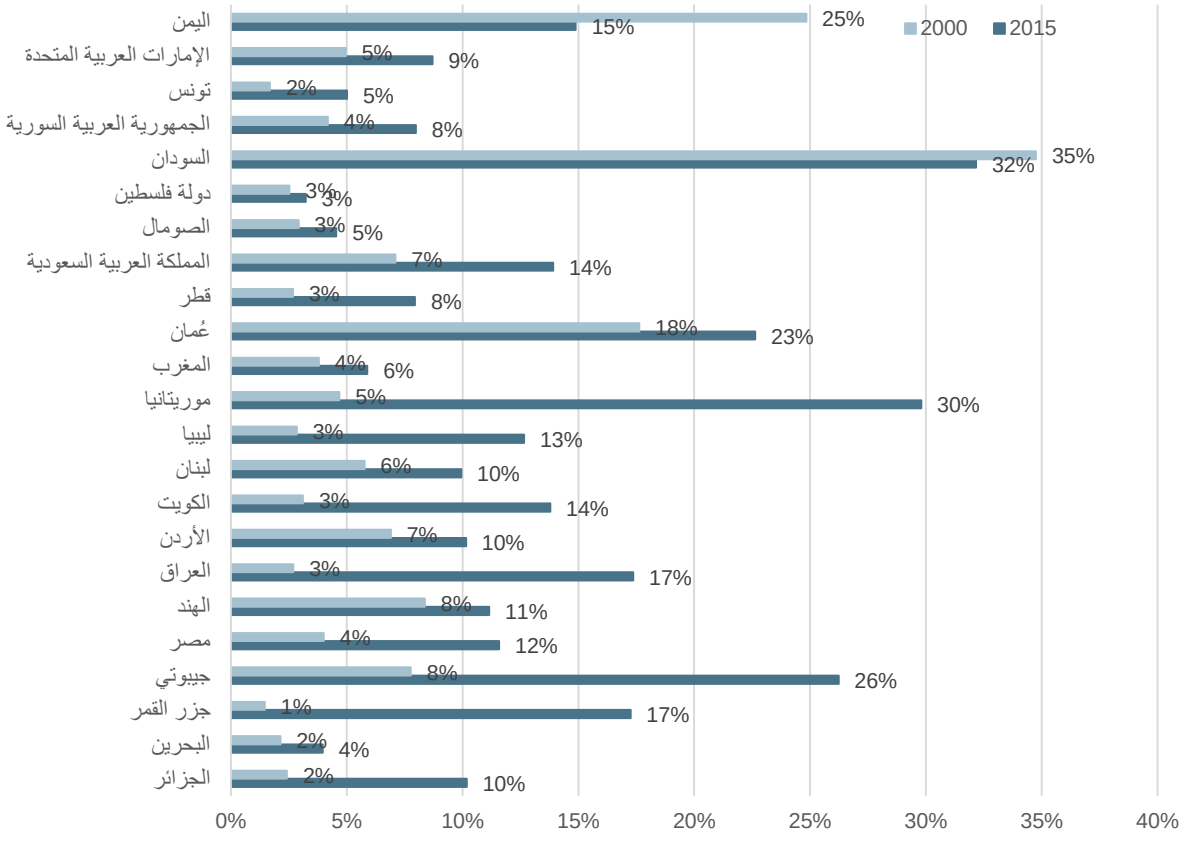

المصدر: E/ESCWA/EDID/2017/6.

(7) تستوعب الصين أكثر من نصف إنتاج العالم من خام الحديد والنحاس المكرّر والألمنيوم الأولي والنيكل المصقول والمكرّر و11 في المائة من إنتاج العالم من النفط.

34- تُحسب نسب الاعتمادية باستخدام الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة والتحويلات المالية فقط. والهدف هو تحقيق فهم أفضل لمدى قدرة بلد عربي معين على استيعاب جزء من الطلب العالمي واجتذاب المستثمرين وتصدير قوته العاملة لتعزيز نشاطه الاقتصادي والتنمية البشرية فيه من خلال التكامل الاقتصادي. ويبيّن الشكل 6 أن جميع مجموعات البلدان العربية أصبحت أقل قدرة على الاعتماد على الاقتصاد العالمي لدعم تنميتها. فقد انخفضت قوة الروابط بين باقي بلدان العالم ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة وبين باقي بلدان العالم واتحاد المغرب العربي من جهة ثانية، إذ تقلصت بين عامي 2012 و2016 مساهمة باقي بلدان العالم في النشاط الاقتصادي لمجموعة البلدان الأولى بنسبة الثلث وللثانية بنسبة النصف. وفي عام 2012، بلغت نسبة مجموع الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات تحويلات العمال إلى الناتج المحلي الإجمالي 69 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي و45 في المائة في اتحاد المغرب العربي، مقابل 44 في المائة و22 في المائة على التوالي في عام 2016. وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي، نتج ذلك أساساً عن انخفاض أسعار الطاقة، وفي حالة اتحاد المغرب العربي، يعزى تراجع العولمة الذي يُقاس بنسبة الاعتمادية إلى تغيُّر المشهد الدولي والانتعاش الضئيل في أوروبا، وهي الشريك الاقتصادي الرئيسي إلى الحد الأبعد.

الشكل 6- مؤشر الاعتمادية المركب لمجموعات البلدان العربية، الاتحاد الأوروبي–28، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، عامي 2012-2016

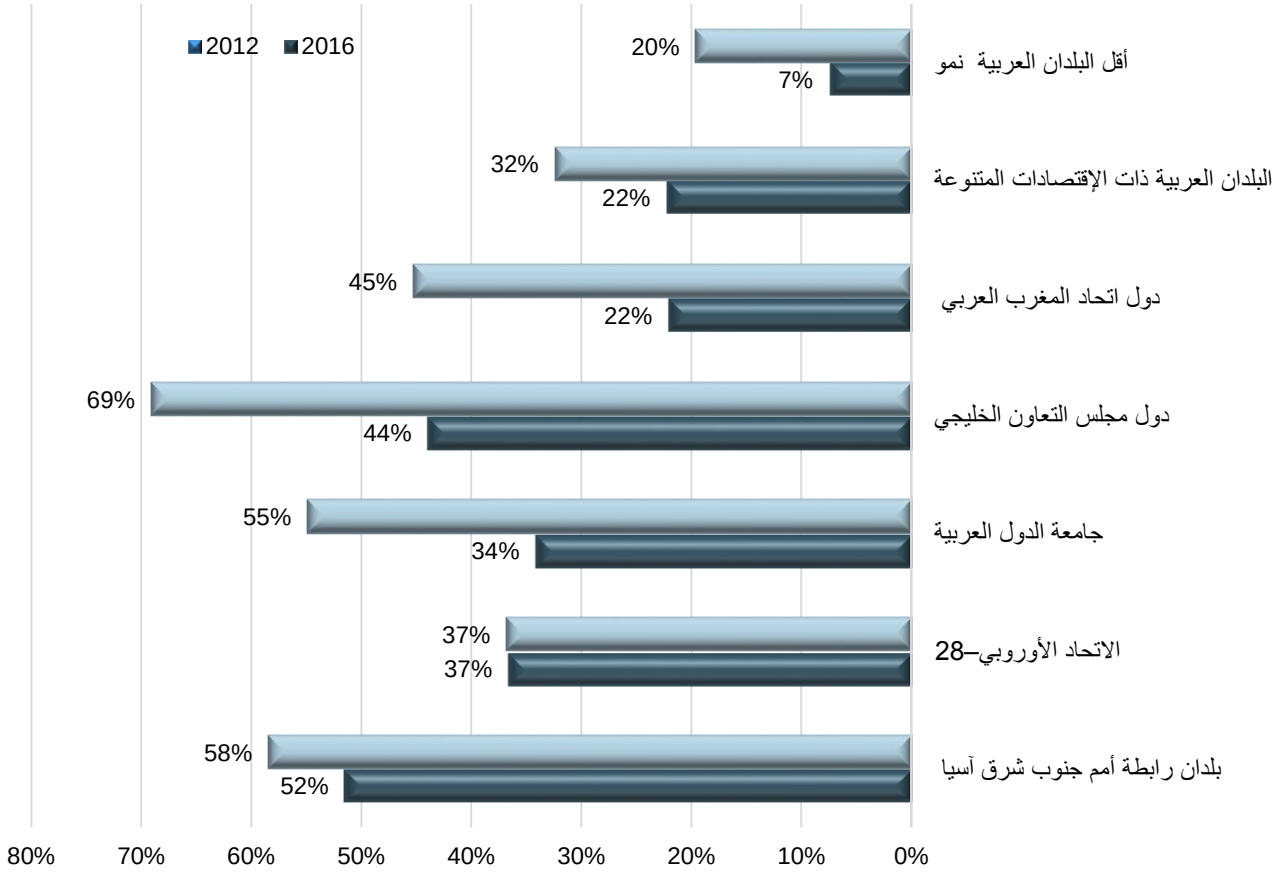

المصدر: E/ESCWA/EDID/2017/6.

35- تمكن أيضاً ملاحظة الانتقال نحو اعتمادية أقل على العالم لا على مستوى مجموعات البلدان فحسب بل على المستوى القطري أيضاً. فكما يتبين من مقارنة المراتب لعامي 2014 و2016 في الشكل 7، اعتمدت الدول العربية جميعها اعتماداً أقل في الحفاظ على نشاطها الاقتصادي على الإيرادات من باقي بلدان العالم. ولم يتمكن سوى تونس والمغرب من الحفاظ على موقعهما، فبلغت مساهمة العالم في اقتصادهما حوالي 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتونس و30 في المائة للمغرب. وهكذا يمكن التساؤل بعدئذ حول دور التكامل البيني في المنطقة وإمكانية أن يعمد الشركاء العرب إلى زيادته للحفاظ على النشاط الاقتصادي في أوقات تقل فيها فرص تحقيق التكامل على نطاق العالم.

الشكل 7- نسبة الاعتمادية، مجموعات البلدان العربية والبلدان العربية، عامي 2014 و2016

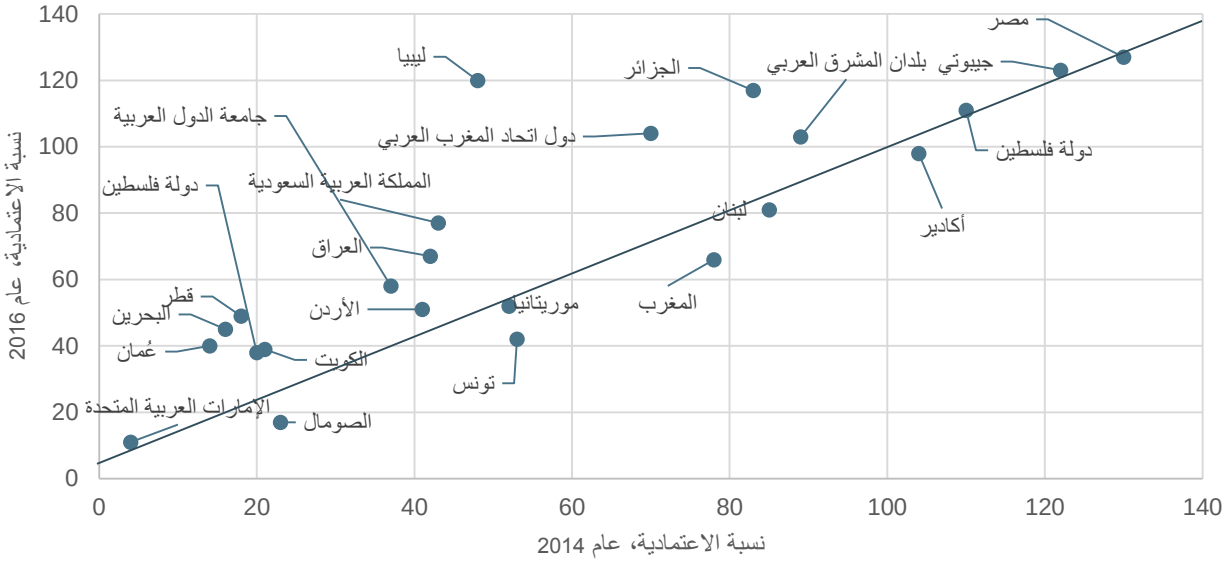

المصدر: E/ESCWA/EDID/2017/6.

36- يستخدم الجدول أدناه الألوان لتسليط الضوء على قوة التكامل الثنائي بين الدول العربية في عام 2016: فكلما كان اللون داكناً، كانت البلدان أقرب، وكان اقتصاد البلدان العربية (في الصفوف) مدعوماً من خلال التكامل مع الشركاء في المنطقة (في الأعمدة). ويوضح الجدول أن دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تكاملاً نسبياً كمجموعة بلدان من أي مجموعة بلدان عربية اقتصادية أو مؤسسية أخرى، كما أنها تؤدي دوراً رائداً في رعاية التكامل بين العرب عموماً، لا سيما الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اللتين طورتا علاقات اقتصادية قوية تؤديان فيها دور المزوّد مع أقل البلدان العربية نمواً جميعها ومع بلدان المشرق العربي، باستثناء العراق. وتبدو علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع دول اتحاد المغرب العربي أرخى نسبياً، باستثناء ليبيا. وإلى حد ما، أدى كل من تونس، والعراق، ومصر دوراً مماثلاً في مجموعات بلدانهم. ففي كل مجموعة بلدان يبرز بلد أو اثنان يستفيدان أكثر نسبياً من العلاقات مع الجيران: تونس في اتحاد المغرب العربي، والإمارات العربية المتحدة والبحرين في دول مجلس التعاون الخليجي، والأردن ولبنان في المشرق العربي.

نسبة الاعتمادية الثنائية، البلدان العربية، عام 2016

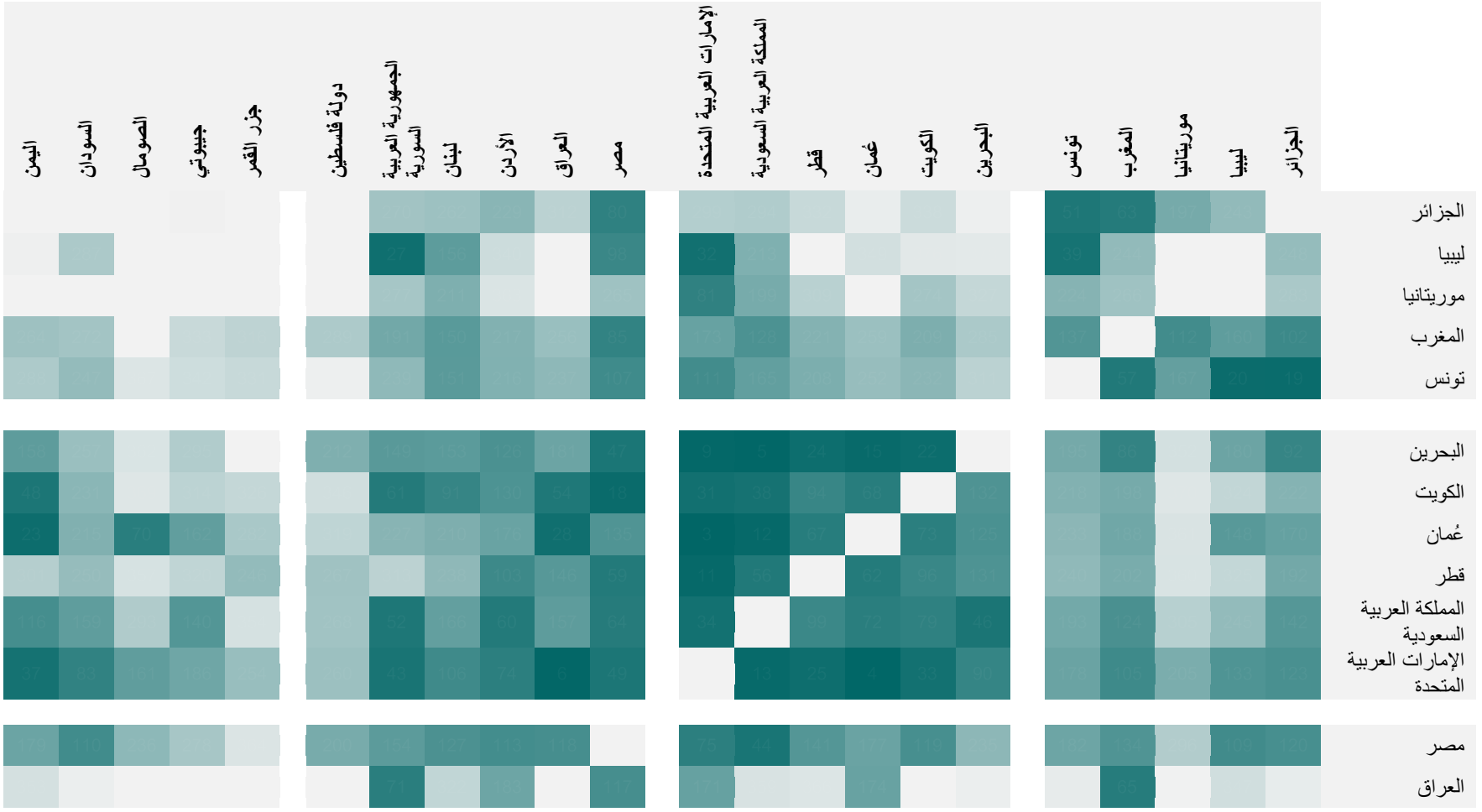

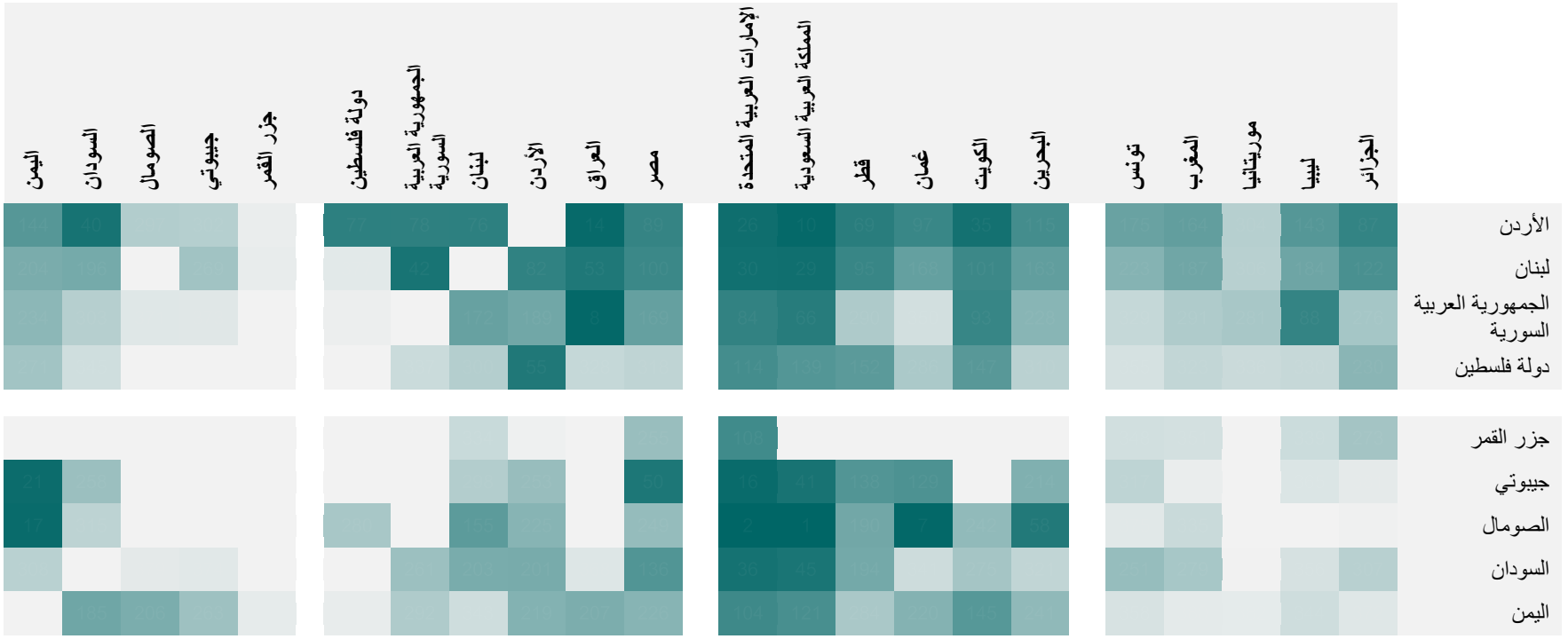

المصدر: E/ESCWA/EDID/2017/6.

37- في السياق الحالي للتكامل العالمي والبيني في المنطقة، يُطرح سؤالان هامان: هل استطاعت البلدان العربية الرائدة في التكامل البيني العربي مواصلة قيادتها طوال الفترة قيد الاستعراض؟ هل التكامل البيني العربي ركن احتياطي للبلدان العربية؟ تُظهر مقارنة نسب الاعتمادية بين البلدان العربية بمرور الوقت أن الصعوبات الاقتصادية التي واجهت بلدان مجلس التعاون الخليجي أدت إلى إضعاف روابطها مع جميع البلدان العربية بين عامي 2014 و2015. وهذا صحيح خاصة فيما يتعلق بالأردن ولبنان، فقد هبطت نسبة اعتمادية الأردن إزاء المملكة العربية السعودية من 12 في المائة إلى 5 في المائة واعتمادية لبنان إزائها من 7 في المائة إلى 2.2 في المائة. ويشكّل ذلك خسارة هامة لدخل هذين البلدين اللذين يواجهان تداعيات الحرب المستمرة في الجمهورية العربية السورية.

38- وتبيّن مقارنة التغيُّرات في المستويات المطلقة للمساهمة البينية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية بين عامي 2013 و2016 أن المنطقة لم تكن بمثابة ركن احتياطي فعال، فقد تكاملت البلدان مع شركاء جدد، معظمهم في آسيا، للتعويض عن خسائرها. وحتى الآن، لم يكن التكامل البيني العربي نقطة انطلاق إلى تعزيز تكامل متعدد الأطراف ولم يساعد على التغلب على عواقب صدمات خارجية المنشأ لا تتحكم بها البلدان العربية إلا بقدر ضئيل لكنها تؤثر على أدائها الاقتصادي تأثيراً كبيراً، كانخفاض أسعار النفط أو الركود في الولايات المتحدة وأوروبا.

39- نتيجة لذلك، لا يساهم التكامل البيني العربي كثيراً في تشجيع التخصص ونشوء رواد في المنطقة. ولا زالت هناك إمكانات كبيرة غير مستغلة. ويمكن التدليل على ذلك بالعلاقة الضعيفة نسبياً بين الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، الذي يكون عادةً أحد المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، وبين مستوى تكاملها مقاساً بنسب الاعتمادية (الشكل 8). ويمكن إجراء تحليلات مشابهة باستخدام مؤشرات من لوحات التتبّع.

الشكل 8- أداء التكامل الاقتصادي ومستوى التنمية في عام 2016 في البلدان العربية

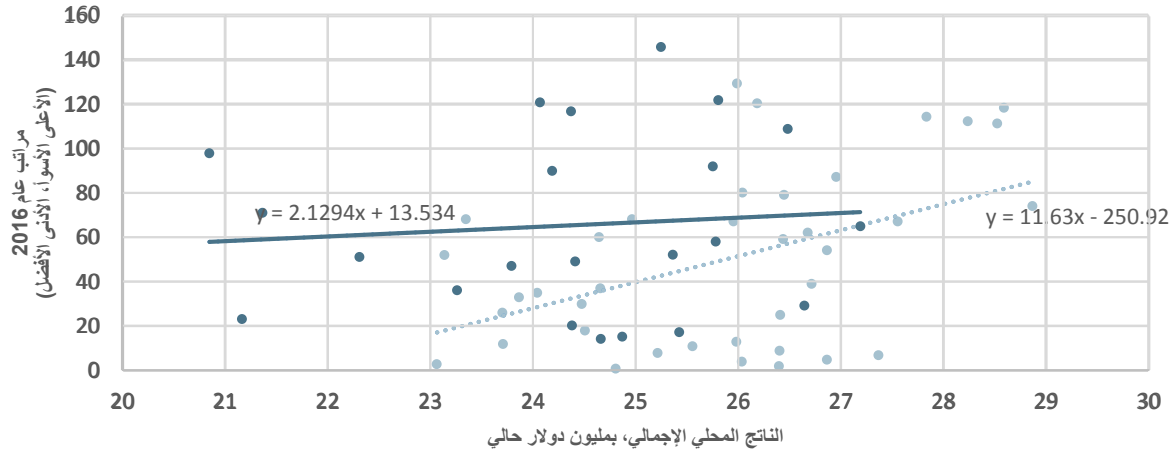

المصدر: E/ESCWA/EDID/2017/6.

ملاحظة: اللون الفاتح، البلدان الأوروبية والآسيوية، اللون الداكن: البلدان العربية.

خامساً- الخطوات المستقبلية

40- تقيس المؤشرات المركبة التي تحتل موقعاً رئيسياً في نظام المؤشرات التكامل الاقتصادي للبلدان العربية مع خارج المنطقة وفيما بينها، مع التركيز على قنوات التكامل الرئيسية التي تُتناول من خلال الاتفاقات التجارية السارية المفعول بين البلدان العربية، أي تجارة البضائع والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتضاف تحويلات العمال، إذ أن الهجرة كانت دائماً هامة في المنطقة العربية. وفي المستقبل، يمكن للمؤشرات المركبة أن تغطي جوانب إضافية للتكامل الاقتصادي، وبالتحديد تجارة الخدمات، التي أصبحت في مقدمة التكامل الاقتصادي على نطاق العالم.

41- رغم أن بعض المؤشرات قد يضاف في المستقبل، سيظل قليلاً عدد المؤشرات الفردية المستخدمة لاحتساب المؤشرات المركبة واحتساب الدرجات ومراتب البلدان. فكما قيل سابقاً، لا يحبذ النَّهج المُتبنَى تجميع عشرات المؤشرات ولا بنية معقدة تتكون من أبعاد وأبعاد فرعية، فليس مثل هذه البنية مناسباً لوضع سياسات شفافة قائمة على الأدلة، كما أنه لن يثري فهم ديناميات التكامل.

42- يتيح نظام المؤشرات الاتصال الفعال دون أن يعرض للخطر شفافية واستقامة ما ينتج من معلومات عن أداء التكامل الاقتصادي في البلدان العربية. وهو يوفر رؤية أشمل بكثير لعملية التكامل الاقتصادي من أي نظام رصد آخر موجود، وذلك بفضل تطوير ثلاث لوحات تتبّع تركز على التوالي على عوامل تمكين وسياسات ونواتج التكامل الاقتصادي.

43- تنظر الإسكوا في جمع معلومات إضافية من خلال مسوح عن الحواجز أمام التجارة في الخدمات لإثراء تحليلاتها. لكن هذا المسعى معقد وقد يتبيّن أن التحديثات السنوية صعبة. وفي سياق مشروع يهدف إلى مقارنة نُهُج الرصد التي تتبعها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والإسكوا، جرى نقاش حول طبيعة عملية التكامل قيد الرصد وحول مختلف القضايا التحليلية والمنهجية. وتستخدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مجموعة أكبر من المؤشرات لاحتساب مؤشرات التكامل الاقتصادي وتحليلات المكونات الرئيسية PCA لاختيار أكثر المؤشرات نفوذاً. وفي المستقبل، قد تضع الإسكوا نوعاً مشابهاً من أدوات الرصد لغرضي المقارنة والاتساق عبر اللجان الإقليمية (لكن ذلك سيظل خاضعاً لتوفر البيانات). والتعديلات المتصورة حالياً هي استخدام تحليلات المكونات الرئيسية كاختبار للمتانة، وليس كطريقة لتجميع للبيانات. وفي نهاية المطاف، يمكن أيضاً تنقيح تجميع المؤشرات في لوحات التتبّع لضمان الاتساق مع أبعاد التكامل التي اختارتها لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى.

44- علاوة على ذلك، ستطلق الإسكوا منصة على شبكة الإنترنت لإتاحة حصول أصحاب المصلحة جميعاً على المعلومات الإحصائية المستخدمة في بناء نظام الرصد والتقييم والملامح التجارية للبلدان، وذلك منتج جديد أصدرته الإسكوا مؤخراً. وستنشر المنصة معلومات تتيح المزيد من البحث العلمي، كما ستشجع على تقديم معلومات راجعة والمساهمة في إثارة نقاش سياسي والتوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع تحقيق تكامل المنطقة.